الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تحت الرعاية السامية للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

والسيد والي ولاية أم البواقي

بمناسبة الذكرى الواحد والعشرين لليوم الدولي لمكافحة الفساد المصادف لـ 09 ديسمبر من كل سنة

تنظم

جامعة أم البواقي "العربي بن مهيدي"

بالتعاون مع

السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

ملتقى وطني الموسوم

آليات التكامل لمكافحة الفساد والإجرام بين الواقع المادي والرقمي

بقاعة المحاضرات الكبرى – جامعة أم البواقي، يومي 05 و06 ديسمبر 2023

الهيئات المشاركة والداعمة:

الأمن الوطني | **مجلس قضاء أم البواقي** | **الجمارك الجزائرية** | **قيادة الدرك الوطني** | **الخدمات الجامعية**

1. ديباجة الملتقى:

تعددت التعاريف لظاهرة الفساد بتعدد أوجهه، على أساس تعدد أثاره الواسعة النطاق، وحيث تكون بعض هذه الآثار واضحة المعالم، يكون البعض الآخر في حاجة إلى تفسير.

ولعل من أهم هذه الأثار، على سبيل الذكر، فإن الفساد يقوض من التمتع بجميع حقوق الإنسان، ويُعوق تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويُعظم الخسارة الاقتصادية وانعدام الكفاءة، ويزيد من الفقر وعدم المساواة، ويؤدي إلى الاختلال في القطاعين العام والخاص، ويضفي الفشل في البُنى التحتية، ويُسهم في تزوير النظم الاقتصادية والسياسية، ويؤدي للإفلات من العقاب، ويرفع من مستويات الجريمة المنظمة، ويهدد أمن الدولة وديمومتها، ويُؤثر سلبا على التماسك الاجتماعي والحفاظ على منظومة القيم.

ولقد صنف المجتمع الدولي ظاهرة الفساد على انها ظاهرة عبر وطنية، لا تعرف حدودا جغرافية، مما استلزم الأمر من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ربط الفساد بمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات (ONUDC)، الذي يستند في عمله على خمسة مجالات معيارية وهي:

- ✓ تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التصدي للتهديدات الناجمة عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية،
- ✓ التصدي للفساد وأثره السلبي على المجتمعات،
- ✓ تعزيز منع الجريمة وبناء نظم فعالة للعدالة الجنائية،
- ✓ دعم الدول الأعضاء في تنفيذ نهج متوازن وشامل وقائم على الأدلة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية ومسألة العرض والطلب،
- ✓ ومكافحة الإرهاب.

تُعد ألية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CNUCC) الصك العالمي الوحيد الملزم قانونا لمكافحة الفساد، الذي أُعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003، والتي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2005، حيث اعتمدت اليوم التاسع من كل سنة يوما دوليا لمكافحة الفساد، بهدف إذكاء الوعي بالفساد وتعزيز دور الاتفاقية في مكافحته ومنعه.

صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل 2004، الذي أسس للعديد من المعايير التي وردت بمختلف النصوص القانونية والتنظيمية وكذلك تلك المتعلقة بالهيكلة وتعزيز دور مختلف المؤسسات والهيئات في مجال مكافحة الفساد.

وفي هذا الإطار، يعتبر دستور 2020، محطة تاريخية ومفصلية في تاريخ الجزائر، الذي أسّس للانتقال السلس والذكي نحو بناء جزائر جديدة، ترتكز على تجسيد وتفعيل مبادئ دولة الحق والقانون، والحكامة الجيدة، وتحقيق العدل والعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد والمفسدين، التي هي من صميم اهتمامات السلطات العليا للبلاد، النابعة من الإرادة السياسية القوية للسيد رئيس الجمهورية في مكافحة الفساد واجتثاث جذوره.

وعملا بالمادة 205 من دستور 2020 وأحكام القانون 22-08 المحدد لتنظيم السلطة العليا مهامها وصلاحياتها، أطلقت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته أول استراتيجية وطنية لها بتاريخ 15 جويلية 2023، للفترة الممتدة ما بين 2023-2027، التي هي نتاج لجهود مختلف الفاعلين الرسميين والشركاء الاجتماعيين، من خلال تحديد خمسة (05) غايات وسبعة عشرة (17) هدفا وستين (60) تدبيرا، ترتكز على مؤشرات موضوعية قابلة للقياس،

تعتبر الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وثيقة سياسية بامتياز، ومُلزمة على جميع الأطراف، من مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني، باعتبارها دعامة وآلية للتكامل من اجل مكافحة الفساد، التي ترتكز في مضامينها على تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وفق أنظمة المتابعة والتقييم المدعومة بمؤشرات موضوعية قابلة للقياس.

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الواحد والعشرين لليوم العالمي لمكافحة الفساد المصادف لـ 09 ديسمبر من كل سنة، تنظم جامعة أم البواقي بالتعاون مع السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ملتقى وطني الموسوم: **آليات التكامل لمكافحة الفساد والإجرام بين الو اقع المادي والرقمي.**

2. إشكالية الملتقى:

تُشكل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإطار المرجعي الدولي الأساسي والوحيد التي تتولى وضع أُطر وخطوط توجيهية للدول الأطراف قصد تعزيز وإعمال مختلف المعايير الدولية الواردة بالاتفاقية، وتفعيلها وفق أنظمتها الوطنية وحسب خصوصية كل دولة.

ولقد تناولت الاتفاقية من خلال فصولها، أربعة مجالات تتمثل في التدابير الوقائية، والتجريم وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات، التي هي في حد ذاتها مجالات تتولى تعقب الفساد من خلال ثلاثة أزمنة، وهي: الوقاية من الفساد قبل حدوثه، التي تقتضي اتخاذ تدابير تكون أثارها على المستوى المتوسط والبعيد، والمكافحة الآنية التي تكون أثارها على المستوى القريب، وعمليات القمع المرتبطة بتوافر أركان الجريمة، بعد حدوثه.

تشكل هذه المجالات نظاما مترابطا تتشابك فيه مجموعة من المتغيرات فيما بينها، حيث يرتكز هذا النظام على نظرية التغيير في صياغة العلاقات السببية الممكنة، لمعالجة مختلف الاشكالات المطروحة، مدعومة بتدابير تفترض حلولا مؤقتة من خلال العديد من التدابير والاجراءات المتماسكة والأليات المتكاملة القابلة للتحقق.

لقد لعبت الجزائر دورا رياديا في إعداد وإثراء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي من بين الدول السبّاقة للتوقيع والمصادقة على نص الاتفاقية مع تسجيل تحفظين، حيث شكلت الاتفاقية مرجعا لتعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد بالجزائر، التي استحدثت، التخطيط للهيكلة والتنظيم، تتولى مكافحة الفساد على جميع الأصعدة وعلى جميع المستويات.

✓ **السؤال العام:**

فما هي آليات التكامل التي اعتمدتها الجزائر كدولة طرف بالاتفاقية من أجل الحد من تنامي الظاهرة، وإلى أي مدى يمكن للتحول الرقمي أن يلعب دورا في هندسة وتصميم آليات التكامل لمكافحة الفساد والإجرام؟

✓ **الأسئلة الفرعية:**

- ما هي صور الفساد والإجرام في الجزائر من منظور تعدد التعاريف التي وردت بمختلف الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد؟
- فيما تكمن آليات التكامل للحد من تنامي الظاهرة بالجزائر؟
- ما دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والرقابة المجتمعية على أداء المؤسسات والمنظمات، وكيف يمكن تجنب الفساد والإجرام السيبراني؟

3. أهداف الملتقى:

- ✓ الوقوف على صور ومعالم الفساد وآثاره للحد من أخطاره
- ✓ إبراز أهم الآليات والميكانيزمات التي يمكن اعتمادها للتحول من الواقع المادي إلى الواقع الرقمي في مواجهة ظاهرة الفساد
- ✓ التعريف بالاستراتيجية الوطنية ا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته
- ✓ إبراز نماذج وتجارب الجهود العالمية والدولية والوطنية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد
- ✓ المساهمة في تعزيز دور أجهزة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته مع تحديد سبل التعاون والتكامل مع الأجهزة الأمنية والمجتمع المدني في مكافحة الفساد والإجرام.

4. محاور الملتقى:

- ✓ **المحور الأول:** الإطار النظري لأنواع وصور الفساد والإجرام.
- ✓ **المحور الثاني:** التحديات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للفساد والإجرام في ظل الواقع التقليدي والرقمي (الفساد والإجرام السيبراني).
- ✓ **المحور الثالث:** الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته: آلية لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة.
- ✓ **المحور الرابع:** الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم": آلية لتعزيز دور المجتمع المدني لمكافحة الفساد.
- ✓ **المحور الخامس:** مؤشر النجاعة "نزاهة": أداة لتقييم جهود مكافحة الفساد لدى المؤسسات العمومية.
- ✓ **المحور السادس:** دور الأجهزة الأمنية في مكافحة الفساد والإجرام.
- ✓ **المحور السابع:** نماذج وتجارب دولية وعالمية لمكافحة الفساد والإجرام (النموذج الإسلامي-النموذج الغربي والتقليدي).

4. الهيئة المشرفة على الملتقى:

- **الرئيسة الشرفية للملتقى:** أ. د. سليمة مسراتي-رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.
- **مدير الملتقى:** أ. د. ديبي زهير – مدير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
- **رئيس الملتقى:** أ. د. عثماني أحسين-جامعة ام البواقي.
- **نائب رئيس الملتقى: د.** مناع مراد-عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- **المنسق العام للملتقى:** بن عيدة عبد اللطيف-إطار بالسلطة العليا.
- **نائب المنسق العام:** د. جمال رميني – إطار بالسلطة العليا
- **رئيس اللجنة العلمية:** د. العمراوي سليم-جامعة أم البواقي.
- **نائب رئيس اللجنة العلمية:** د. مبروكي سعيد-جامعة أم البواقي.
- **رئيس اللجنة التنظيمية:** زايدي عبد الحفيظ-الأمين العام للجامعة.
- **نائب رئيس اللجنة التنظيمية:** جدي سفيان المدير الفرعي للنشاطات الثقافية والرياضية -جامعة أم البواقي.
- **اللجنة التنظيمية:** جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي-السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

5. شروط وقواعد المشاركة في الملتقى

- أخر اجل لاستقبال المداخلات يوم الخميس: 02 نوفمبر 2023
- تقدم المداخلات وفق قالب الكتاب مع استمارة المشاركة بالتحميل عبر الرابط:

https://drive.google.com/file/d/1-j8n9id5pCl22VZwFj__u7tPq5mbqHPq/view?usp=drive_web

- جميع المداخلات ترسل مع استمارة المشاركة على البريد الإلكتروني التالي:

hatpfac.forum2023@gmail.com

- لجميع الاستعلامات يرجى التواصل مع أعضاء هيئة الملتقى على أرقام الهاتف:

رئيس الملتقى: 06 63 79 73 20 /// **المنسق العام للملتقى:** 07 94 73 98 28 // **رئيس اللجنة التنظيمية:** 06 97 97 20 10

- شهادات المشاركة تمنح حصريا للأوراق البحثية المقبولة والمقدمة فقط حضوريا خلال يومي الملتقى.
- المداخلات تكون فردية وثنائية فقط.
- تقديم المداخلات الثنائية يكون من طرف مشارك واحد فقط.